

E

المجلس



()

/ -

:



الجمهورية العربية السورية
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

التجربة السورية في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الزراعية لتعزيز التنمية الريفية



تبلغ مساحة القطر العربي السوري (١٨٥١٨) ألف هكتار وقد قسم القطر حسب كميات هطول الأمطار إلى خمس مناطق استقرار زراعي وهي كما يلي:

١ - منطقة الاستقرار الزراعي الأولى

الهطول فيها أكثر من (٣٥٠) ملم سنوياً وتقسم إلى:

أ - منطقة معدل أمطارها فوق (٦٠٠) ملم سنوياً وتكون الزراعات البعلية فيها مضمونة سنوياً.

ب - منطقة أمطارها بين (٣٥٠-٦٠٠) ملم ولا تقل عن (٣٠٠) ملم في ثلثي السنوات المرصودة أي يمكن ضمان موسمين كل ثلاث سنوات ومحاصيلها الرئيسية القمح والبقوليات والمحاصيل الصيفية وتبلغ مساحة منطقة الاستقرار الزراعي الأولى: (٢٧٠١) ألف هكتار وتشكل (١٤.٦٪) من إجمالي مساحة القطر.

٢ - منطقة الاستقرار الزراعي الثانية

معدل أمطارها بين ٢٥٠-٣٥٠ ملم سنوياً ولا تقل عن ٢٥٠ ملم في ثلثي السنوات المرصودة أي يمكن ضمان موسمي شعير كل ثلاث سنوات، وقد يزرع إلى جانب الشعير والقمح والبقوليات المحاصيل الصيفية وتبلغ مساحتها (٢٤٧٥) ألف هكتار وتشكل (١٣.٣٪) من مساحة القطر.

٣ - منطقة الاستقرار الزراعي الثالثة

معدل أمطارها يزيد عن ٢٥٠ ملم سنوياً ولا يقل عن هذا الرقم لنصف السنوات المرصودة أي يمكن ضمان ٢-١ موسم لكل ثلاث سنوات ومحصولها الرئيسي الشعير وقد تزرع البقوليات وتبلغ مساحتها (١٣٠٣) ألف هكتار وتشكل (٧.١٪) من مساحة القطر.

٣- منطقة الاستقرار الزراعي الثالثة

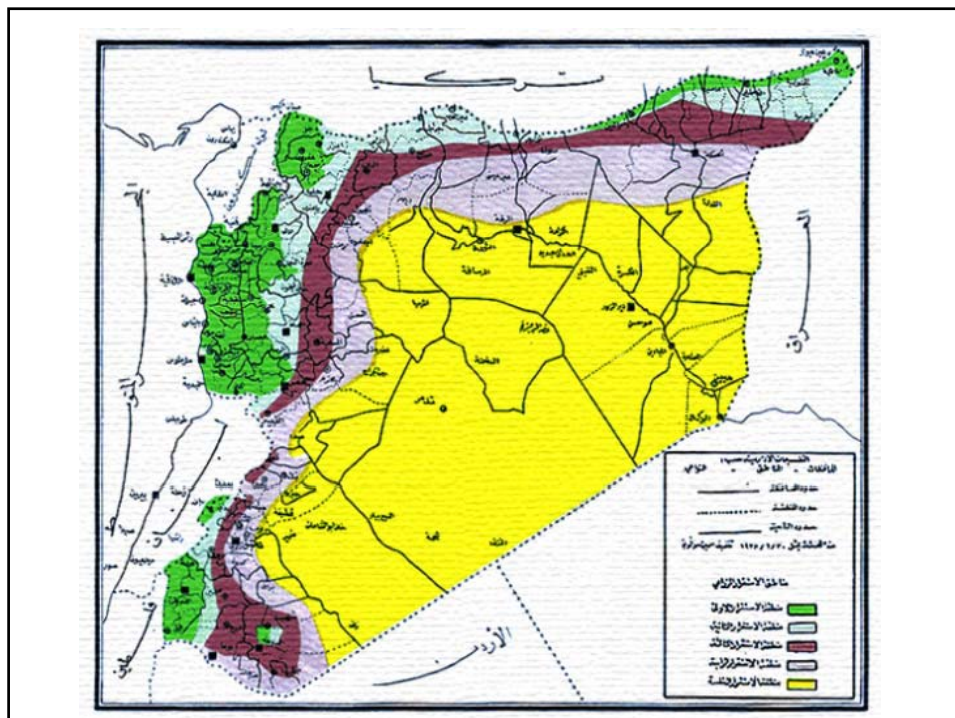
معدل أمطارها يزيد عن ٢٥٠ ملم سنوياً ولا يقل عن هذا الرقم لنصف السنوات المرصودة أي يمكن ضمان ١-٢ موسم لكل ثلاث سنوات ومحصولها الرئيسي الشعير وقد تزرع البقوليات وتبلغ مساحتها (١٣٠٣) ألف هكتار وتشكل (٧.١٪) من مساحة القطر.

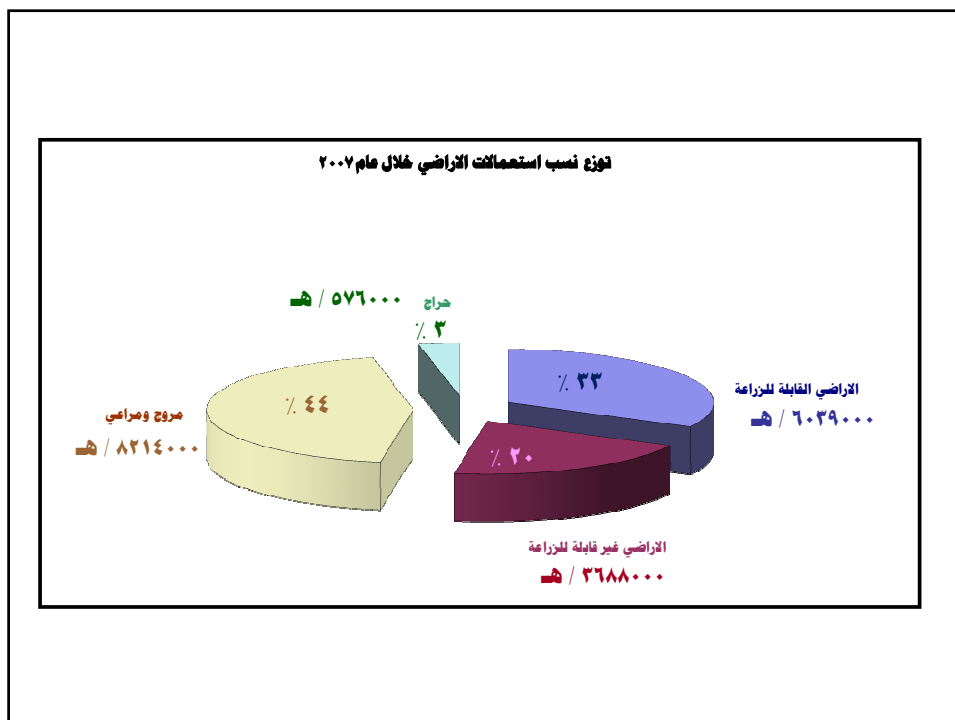
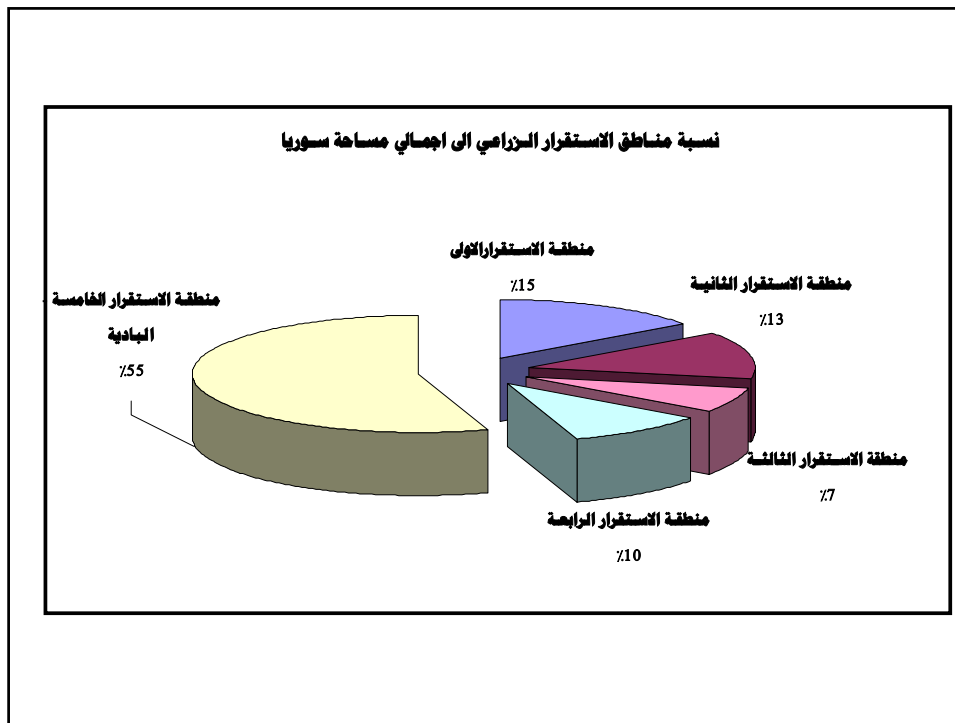
٤- منطقة الاستقرار الزراعي الرابعة (الهامشية)

معدل أمطارها بين ٢٥٠-٢٠٠ ملم سنوياً ولا يقل عن ٢٠٠ ملم في نصف السنوات المرصودة ولا تصلح إلا للشعير أو المراعي الدائمة وتبلغ مساحتها (١٨٣٠) ألف هكتار وتشكل (٩.٩٪) من مساحة القطر.

٥- منطقة الاستقرار الزراعي الخامسة (البادية والسهوب)

وهي كل ما تبقى من أراضي القطر وهذه لا تصلح للزراعة البعلية وتبلغ مساحتها (١٠٢٠٩) ألف هكتار وتشكل (٥٥.١٪) من مساحة القطر.





شهد القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية خلال العقدین الأخيرین تطوراً ملحوظاً وزيادة وتحسيناً كبيرین في الإنتاج والإنتاجية من خلال جملة من العوامل كانت أهمها :

- الاعتماد على البحث العلمي الزراعي في المساهمة في إحداث التطوير
- إتباع جملة من السياسات الزراعية التي تتضمن :
- سياسة دعم الأسعار التشجيعية لأهم المحاصيل
- التزام الدولة بتسويق واستلام المحاصيل الإستراتيجية (القمح – الشعير – الذرة الصفراء – القطن – الشوندر السكري)
- تأمين مستلزمات الإنتاج بأسعار مدعومة
- تأمين القروض الميسرة للفلاحين
- تشجيع وإقامة مشاريع الري واستغلال الموارد المائية
- تأمين الخدمات و تطوير الريف

كل هذه العوامل ساهمت في تحقيق هذه الحالة من التحسن والتطور والتوصل إلى الاكتفاء الذاتي في أغلب المحاصيل الزراعية للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي .

بذلت حكومة الجمهورية العربية السورية من خلال الخطط الخمسية المتعاقبة جهوداً كبيرة للمحافظة على هذا التطور في القطاع الزراعي والعمل على تنمية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها وإدارتها واستدامتها من خلال :

- استصلاح الأراضي وإقامة السدود وتحويل مساحات كبيرة للري من المصادر المائية السطحية
- تأسيس عدد من مشاريع التنمية الريفية المتكاملة وبرامج استصلاح الأراضي المحجرة بالآليات الثقيلة وتحويلها إلى أراضي مستثمرة وزراعتها بالأشجار المثمرة أو المحاصيل الحقلية ،
- تنفيذ العديد من المشاريع التي تهدف إلى تنمية الموارد الطبيعية (المياه والأراضي) عن طريق الاستثمار الاقتصادي والمرشد لها والاستفادة منها بما يحقق استدامتها والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث
- وضع خطة إنتاجية تأشيرية سنوية لكافة المساحات المزروعة (المروية والبعلية) وفق الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف العامة التالية :
- الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية ما أمكن
- تحقيق فوائض تصديرية للسلع ذات الميزة النسبية
- تحسين مستوى المعيشة للمنتجين الزراعيين لتحقيق التنمية الريفية الشاملة
- المحافظة على استدامة الموارد الطبيعية

التحديات والصعوبات التي تواجه استدامة الموارد الطبيعية

- تفتت الحيازة الزراعية
- التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية
- استخدام التقانات والآلات الزراعية غير المناسبة وعدم التقيد بالدورات والنظم الزراعية المناسبة وغيرها من الممارسات التي من شأنها أن تؤثر في الإنتاج وخصوبة وسلامة التربة والبيئة .
- التوسع في الزراعة على حساب المراعي أو الغابات
- تدهور قسم من الأراضي وتهديدها بالتصحر
- تملح بعض الترب الأراضي الزراعية
- محدودية الأراضي القابلة للزراعة

التحديات والصعوبات التي تواجه استدامة الموارد الطبيعية

- استعمال أساليب الري التقليدية القديمة ، مما يؤدي إلى فواقد كبيرة تراوح بين ٣٠-٦٠ ٪ من حجم المياه المنقولة والمستعملة .
- استخدام المياه الجوفية المالحة (٣-٦ مليموز / سم) والمياه ذات الملوحة العالية أكثر من ٨ مليموز / سم في الزراعة تؤدي إلى تملح الأراضي وتصحرها مع الزمن وخروجها من الاستثمار.
- محدودية الموارد المائية وظهور عجز مائي يقدر بـ ٣.١ / مليار متر مكعب سنوياً نتيجة استنزاف المياه وقلة التجدد للمخزون المائي بسبب التأثير السلبي للتبدلات المناخية عليها
- استعمال المياه الملوثة أو المياه العادمة (الصرف الصحي) ودون تنقية في الزراعة مما يزيد من الخطورة نتيجة تركيز المواد السمية (كعناصر الصوديوم والكلور والبورون وغيرها) في التربة وخروج هذه الأراضي من الاستثمار مستقبلاً .

الإجراءات المتخذة للحد من التحديات والصعوبات التي تواجه استدامة الموارد الطبيعية

- الأراضي القابلة للزراعة غير المستثمرة أصبحت محدودة وتم وضع معظمها بالاستثمار الزراعي ، ولا توجد فرص لزيادة المساحات المستثمرة لتلبية الحاجة لزيادة الإنتاج الزراعي ، لذلك تم توجيه العناية نحو الأراضي الزراعية والحفاظ عليها والعمل على رفع كفاءتها وزيادة إنتاجيتها في وحدة المساحة (وبالرغم من تنفيذ مجموعة من الإجراءات من قبل الجهات المعنية لازالت التحديات مستمرة على الأراضي الزراعية) بسبب :
- زيادة الطلب من الجهات المختلفة لإقامة استثمارات (عقارية - سياحية - صناعية ...) على الأراضي القريبة من المدن الرئيسية ومن البنى التحتية والتي تكون في معظم الأحيان أراضي زراعية لذلك :
- تم إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الحازمة وا لقرارات الناظمة لمنع البناء على الأراضي الزراعية إلا وفق ضوابط وشروط وللحفاظ على هذه الأراضي
- فقد تم الاستناد إلى مخططات تصنيف الأراضي المنجزة في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لإعداد دليل استخدام الأراضي حسب المقدرة الإنتاجية للتربة ، بهدف وضع الأداة العلمية والفنية بتصرف كافة الجهات ذات العلاقة والمستفيدين الراغبين بإقامة أية منشآت أو بنى تحتية وخدمية أو توسع بالمخططات التنظيمية على الأراضي .



الجمهورية العربية السورية
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في محافظة:

بيان المقدرة الإنتاجية للتربة

القرية منطقة محافظة.....
قامت اللجنة المشكلة بالأمر الإداري رقم تاريخ أو ممثل الوحدة
الإرشادية
بالكشف الحسي على العقار المذكور بتاريخ / / ٢٠٠٠ وتبين أن العقار يقع ضمن
المجموعة
المسموح بها بالاستثمار في مجال وهي خالية من
الاستثمار الزراعي وغير مستصلحة أو مشجرة أو مزروعة وملكيته خاصة وليست
أملك دولة أو أملك عامة أو مواقع حراجية أو محميات.
الوحدة الإرشادية في : مدير الزراعة والإصلاح الزراعي
الاسم:
التوقيع:
التاريخ:
ملاحظات:

الإجراءات المتخذة للحد من التحديات والصعوبات التي تواجه استدامة الموارد الطبيعية

تنفيذ مجموعة من المشاريع في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي تهدف إلى:

- تحقيق التنمية الريفية
- استصلاح الأراضي الحجرية وزراعة الأشجار المثمرة والمحاصيل
- تنمية المرأة الريفية
- تحسين إدارة واستثمار الموارد الطبيعية (أراضي - مياه)



مشروع التشجير المثمر
مشروع الحزام الأخضر
مشروع الشهيد علي العلي لتطوير التشجير المثمر
مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية
مشروع التنمية الزراعية في جبل الحص
مشروع تطوير التنمية الزراعية في المنطقة الوسطى والساحل
مشروع التنمية الريفية بادلبي
مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية



تطور النظم الزراعية المطرية في سورية



وكحل مقترح للمشاكل الناتجة عن الزراعة الأحادية حبوب/حبوب ولتشجيع تربية الحيوان وخاصة الأغنام التي شهدت بعض الانحسار والتذبذب في أعدادها بسبب تدهور البادية السورية يمكن تطبيق نظام التكامل الحيواني النباتي كنظام مقترح وملائم للزراعات المطرية والتي تشكل ٧٠ ٪ من المساحة المزروعة في سورية من خلال إدخال المحاصيل الغذائية البقولية والعلفية والأغنام (أو أي حيوان مزرعي آخر) إلى الدورة الزراعية والذي أثبت نجاحاً جيداً في مناطق الزراعة المطرية البعلية (منطقة الاستقرار الأولى - القامشلي بمحافظة الحسكة) منطقة الاستقرار الثانية -

منطقة الباب بمحافظة حلب) هذا النظام الزراعي المتكامل يتميز :

١ - يعتبر هذا النظام ، نظام زراعي متكامل حيواني نباتي يؤمن الاستقرار للفلاح ويؤمن له دخل جيد ومستمر .

٢ - يساعد هذا النظام على التخلص من مشاكل الزراعة الأحادية حبوب / حبوب .

٣ - يؤدي إتباع هذا النظام إلى توفير الأسمدة وخاصة الأزوتية خاصة وأنه هناك توجه عالمي نحو ترشيد استخدام الأسمدة الأزوتية والتي يمكن أن تلوث المياه الجوفية .

٤ - يؤدي إتباع هذا النظام إلى تحسين خصوبة التربة وإعادة بنائها وزيادة نسبة المادة العضوية فيها .

٥ - بوجود الحيوان في الدورة ونتيجة استخدام هذا النظام يمكن التخلص من الأعشاب والتقليل من الأمراض والحشرات والتقليل من استخدام المبيدات

٦ - استخدام هذا النظام يؤمن زيادة في ريعية وحدة المساحة ويؤمن للفلاح دخل شبه ثابت ومستقر ويؤمن فرص عمل للمرأة الريفية.

الإجراءات المتخذة للحد من التحديات والصعوبات التي تواجه استدامة الموارد الطبيعية

- تنفيذ مجموعة من المشاريع (مشروع التنمية المتكاملة في البادية السورية - مشروع تثبيت الكثبان الرملية في الكسرة بدير الزور) والإجراءات التنظيمية (الهيئة العامة لشؤون البادية) وإصدار التشريعات والقوانين في مجال البادية ومكافحة التصحر تهدف إلى :
 - حماية البادية ومنع الفلاحات والاستثمار الخاطئ الذي يهددها بالتصحر والحفاظة على الغطاء النباتي .
 - إعادة الغطاء النباتي عن طريق الحماية واستزراع الشجيرات الرعوية والنباتات الرعوية الطبيعية
 - تحقيق التنمية الريفية وتقديم الخدمات لسكان البادية
 - تحسين إدارة واستثمار الموارد الطبيعية في البادية من خلال إنشاء المحميات الرعوية وتنظيم وإدارة الرعي



الإجراءات المتخذة للحد من التحديات والصعوبات التي تواجه استدامة الموارد الطبيعية

- ساهمت السدود المنفذة في رفع نسبة الاستفادة من الموارد المائية السطحية وتخفيف التأثير السلبي لسوء توزيع الهطولات المطرية على مدار العام حيث ارتفع عدد السدود من ١٥٣/ سداً بحجم تخزيني قدره ١٦٧٨٥/م^٣ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦١/ سداً بحجم تخزيني قدره ١٨٦٢٩/م^٣ في عام ٢٠٠٥ .
- ازدادت مساحة الأراضي المستصلحة من خلال مشاريع الري الحكومية بـ ٥١/ ألف هكتار .
- متابعة العمل مع وزارة الزراعة بمشاريع حصاد الأمطار في البادية السورية
- وجود بعض الموارد المائية السطحية الممكن التوسع في المساحات المستصلحة عليها مثل مياه نهر الفرات وذلك لإعادة التوازن إلى استثمار المياه الجوفية .
- في إطار التطوير الإداري للمؤسسات المعنية بالموارد المائية فقد صدر مرسوم إحداث الهيئة العامة للموارد المائية رقم ٩٠/ لعام ٢٠٠٥ بهدف الوصول إلى الإدارة المتكاملة للموارد المائية
- في مجال تطوير البيئة القانونية لقطاع المياه فقد صدر قانون التشريع المائي الذي يهدف إلى تحقيق التطور المرغوب في القطاع بالتحويل إلى الري الحديث والاستثمار الجماعي للمياه والحفاظة على التنمية المستدامة للموارد المائية
- إحداث المشروع الوطني للتحويل إلى الري الحديث و صندوق تمويل المشروع لوقف استنزاف المياه الجوفية وتقليل العجز المائي

تعتبر الجمهورية العربية السورية من الدول ذات الموارد المائية المحدودة والقابلة للنضوب ولها هذه الموارد من أهمية كبيرة وتأثير مباشر على مجمل التطور الاقتصادي والاجتماعي وتأثيره على جميع القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية ويعتبر القطاع الزراعي المستهلك الأكبر من المياه بسبب :

- ازدياد الطلب على السلع الزراعية نتيجة النمو السكاني المتزايد
- السياسة السعرية التشجيعية وخاصة للمحاصيل الاستراتيجية (القمح - القطن)
- تقديم القروض والتسهيلات المالية من قبل المصرف الزراعي التعاوني بهدف تحويل المساحات البعلية إلى مروية

مببر المشروع

ظهور العجز المائي الواضح
نتيجة استنزاف المياه
والاستثمار الزائد والاستخدام
الكبير للمياه تجاوز ٣,١ / مليار
متر مكعب



المشروع الوطني للتحويل إلى الري الحديث

ازدياد الطلب على المياه واستعمالاته المختلفة



زيادة وتوسع رقعة المساحات المروية



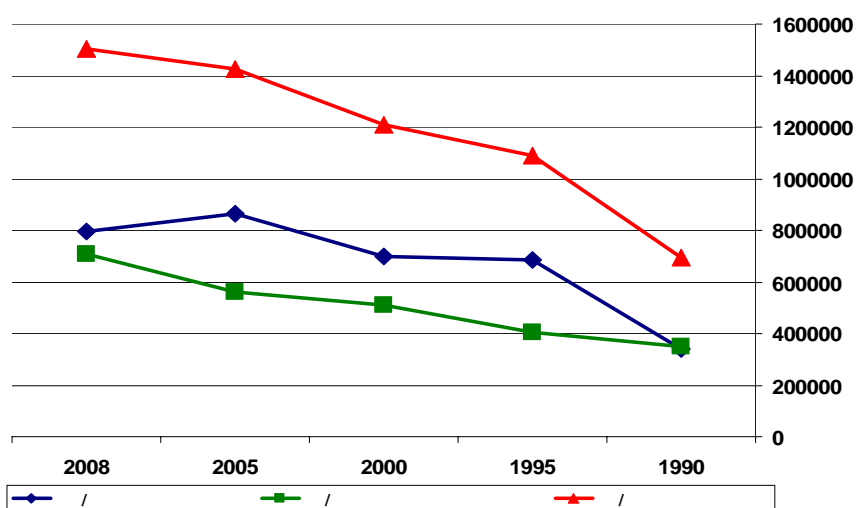
المشروع الوطني للتحويل إلى الري الحديث

تطور المساحة المروية

السنة	الأراضي المروية على الآبار / هـ	الأراضي المروية على المياه السطحية/هـ	اجمالي المساحة المروية /هـ
١٩٩٠	٣٤١٩٥١	٣٥١٠٢٦	٦٩٢٩٧٧
١٩٩٥	٦٨٥٤٩٧	٤٠٣٣٩٤	١٠٨٨٨٩١
٢٠٠٠	٦٩٨١٥١	٥١٢٤٩٩	١٢١٠٦٥٠
٢٠٠٥	٨٦٥٣٦٧	٥٦٠٤٤٤	١٤٢٥٨١١
٢٠٠٨	٧٩٤٣٩٥	٧٠٨٢٧٦	١٥٠٢٦٧١

المشروع الوطني للتحويل إلى الري الحديث

تطور المساهمة المروية في سورية خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٨



المشروع الوطني للتحويل إلى الري الحديث

**تناقص كبير بكميات المياه المتاحة بسبب ظروف الجفاف
ومحدودية الموارد المائية**



المشروع الوطني للتحويل إلى الري الحديث

٨٩ ٪ من الموارد المائية تستخدم في الزراعة وأغلب المساحات المروية تروى
بطرق الري التقليدية

استنزاف جائر وهدر كبير للمياه



المشروع الوطني للتحويل إلى الري الحديث

ولتحقيق هدف المشروع نفذت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مدد من الأجهزات القانونية والإدارية والفنية للإقليم بالعمل يمكن تلخيصها بالتالي

• إحداث صندوق تمويل المشروع الوطني للتحويل إلى الري الحديث في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بموجب المرسوم التشريعي رقم (٩١) لعام ٢٠٠٥ (برأسمال قدرة ٥٢,٢ مليار ليرة سورية) لمنحها للأخوة الفلاحين الراغبين بتحويل مساحاتهم المروية إلى طرق الري الحديث على شكل قروض طويلة الأجل بدون فوائد ولمدة عشر سنوات مع إراحة لمدة سنتين ومساهمة الصندوق بنسبة ٢٠ ٪ للمساحات المروية على الآبار و ١٠ ٪ للمساحات المروية على المصادر المائية السطحية من قيمة الشبكة كمنحة و (٤٠ ٪ من قيمة الشبكة كمنحة في حال رغبة الفلاح تأمين الشبكة بدفع ٦٠ ٪ من قيمتها نقداً) ويغطي الصندوق عمولة المصرف الزراعي ٢ ٪ سنوياً خلال سنوات الإقراض والتي تقدر بنسبة ٧ ٪ من قيمة القرض

المشروع الوطني للتحويل إلى الري الحديث

خطة التحويل إلى الري الحديث



تتضمن خطة عمل المشروع الإجمالية تحويل مساحة (١.٢) مليون هكتار خلال عشرة سنوات إلى طرق الري الحديث وتحدد أولويات خطة المحافظات على كافة المساحات المروية على المصادر المائية المرفوعة من خلال اللجان الفرعية للتحويل إلى الري الحديث في المحافظات .

المشروع الوطني للتحويل إلى الري الحديث

